بالحبر الأخضر

فبراير

نبيل نعمان

●،، اعتاد الوطن أن يحتفل في ٢٠ فبراير من كل عام باليوم الوطني للبيئة منذ عشر سنوات، لكننا هذا العام سيكون هذا مناسبة كبرى حيث ستجري الانتخابات الرئاسية في اليوم التالي والمتوقع أن تشكل نقلة على طريق التغيير. هذا اليوم البيئي بامتياز سيكون على موعد مع دفعة قوية بإجراء الانتخابات الرئاسية التي من شأنها أن تؤسس يمن جديد ستكون البيئة بالتأكيد أحد المستفيدين منها أو هكذا يؤمل حتى الآن.

إن العهد الجديد الذي ينتظره الناس بفارغ الصبر وخرجوا وناضلوا من أجله وقدموا الكثير ليشهدوه واقعاً لابد أن يفسح المجال لحماية بيئية حقيقية تسير بخطى حثيثة صوب التنمية المستدامة المنشودة.

في هذا اليوم الواحد والعشرون من فبراير ونحن نحتفل باليوم الوطني للبيئة حرى بنا وفي دورته العاشرة المتزامن مع الانتخابات الرئاسية أن نجعله انطلاقة جديدة نحو الاهتمام الجدي بالبيئة باعتبارها أساس التنمية التي تنشدها وجعلها «أي البيئة» محور الخطط والاستراتيجيات التنموية وتحويل هذا الأمر إلى واقع على الأرض. خلال نحو عقدين تم إنجاز بنية معقولة تشريعية وبحثية حول البيئة وتم إدماج المفاهيم البيئية في الخطط الحكومية والتوسع في الوعي البيئي لكن يظل الأمر بحاجة إلى المزيد وخاصة ما يتعلق منه بتنفيذ وإعمال القوانين والتشريعات البيئية وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في حماية البيئة والارتقاء بوعي متخذي القرار حتى تكون البيئة حاضرة في أذهانهم وخططهم، وبدون ذلك فإن التغيير سيظل منقوصاً والتنمية المستدامة ستظل بعيدة المنال. فهل نجعل من البيئة مدخلاً لعهد جديد؟! . سنرى.

naalabsi@gmail.com

عقد بالقاهرة وبمشاركة أكثر من 450شخصية من المهتمين بشؤون المياه

المنتدى العربي الثاني للمياه يوصي بابتكار طرق جديدة للتكيف مع ندرة المياه في المنطقة العربية

الأمن الغذائي فى الوطن العربي أمر ضروري من أجل الاستقرار ، وهو مرتبط بقوة بالأمن المائي

■ عقد بالقاهرة مؤخرا المنتدى العربي الثاني للمياه بحضور المنتدى أكثر من 450 شخصية من الوزراء والمهتمين والقادة السياسيين والمسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والعلماء والجمعيات الأهلية بالإضافة إلى العديد من ممثلي منظمات التنمية ووكالات التمويل الدولية والإقليمية ومشاركين من أكثر من 25 دولة.

وقد ألقى الدكتور محمود ابو زيد رئيس المجلس العربي للمياه كلمة عرض فيها أهداف المنتدى المتمثلة في تعزيز الحلول الفعالة و المستدامة لمشاكل المياه وتحديد الأولويات لمساعدة المنطقة العربية على مواجهة التحديات المائية ذات العلاقة بالسكان و الغذاء و الطبيعة و الطاقة و الصحة والتعليم . و ذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1- تحسين المعرفة وتبادل المعلومات ، ونشر أفضل الممارسات والابتكارات التي تؤدي إلى حل مشاكل تنمية الموارد المائية وإدارتها.

2- استخدام التكنولوجيا المتطورة ، ونتائج البحوث المتقدمة و تطوير المؤسسات واختيار السياسات التى تتيح الاستخدام الأمثل و المستدام لموارد المياه النادرة.

3- توفير منبر للربط الشبكي لصانعي القرار ومتخصصي المياه ، وشركات القطاع الخاص ، والعلماء في المنطقة العربية لتبادل الخبرات فيما بينهم لمواجهة مشاكل إدارة الموارد المائية.

4- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي فى مجال المياه.

الموضوعات:

وقد القيت العديد من المحاضرات من قبل عدد من الخبراء والمختصين التي تناولت العديد من القضايا ذات الصلة بالمياه والزراعة والبيئة والتي تمحورت حول :

1- تأمين احتياجات الإنسان الرئيسية (المياه و الغذاء و البيئة) و التنمية المستدامة.

2- التغيرات المناخية بين الشك و تكاليف التكيف.

3- الحلول العادلة والمستدامة للمياه العابرة للحدود و المياه الجوفية المشتركة فى المنطقة.

4- تحسين حاكمية (حوكمة) المياه الداخلية و الخارجية وضمان الحصول على المياه كحق من حقوق الإنسان.

5- تطوير وتعزيز التعليم والبحث العلمي والمعرفة وبناء القدرات في مجال المياه.

وقد حضر المنتدى من اليمن المهندس عادل الحداد وكيل وزارة المياه والبيئة، والأخ محمد المتوكل مدير العلاقات بالمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بأمانة العاصمة، كما وجه المنتدى الدعوة لكاتب هذه السطور باعتباره من الصحفيين العرب المهتمين بقضايا المياه .

وقد صدر عن المنتدى في ختام أعماله إعلان القاهرة الآتي :

إعلان القاهرة

تعتبرالمنطقة العربية واحدة من أكثر المناطق جفافا فى العالم، و بالتالي فإن الفجوة بين المياه المتاحة والاحتياجات المائية المختلفة في اتساع دائم .، فعلى الرغم من أن تعداد السكان بالمنطقة العربية يبلغ حوالي 5% من سكان العالم فإن نصيبها من مصادر المياه لا يتعدى 1% . وتعاني ثماني عشر دولة من دول المنطقة الاثنين والعشرين حالياً من الفقر المائي ، بينما من المتوقع أن تواجه المنطقة بكاملها ندرة حادة بحلول عام 2050م . ولذلك كان على المنطقة العربية أن تبحث عن سبل لقيادة العالم لإبتكار طرق جديدة للتكيف مع ندرة المياه ، ومن أجل ذلك انعقد فى القاهرة المنتدى العربي الثاني لمواجهة تحديات « التعايش مع ندرة المياه « وإيجاد الحلول والتعهدات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ. وقد حضر المنتدى أكثر من 450 شخصية من الوزراء والمهنيين والقادة السياسيين والمسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والعلماء والجمعيات الأهلية، بالإضافة إلى العديد من ممثلي منظمات التنمية ووكالات التمويل الدولية والإقليمية ومشاركين من أكثر من 25 دولة ليصدروا فى ختام اجتماعهم هذا الإعلان.

كتب/ محمد العريقي

إن الأمن الغذائي فى الوطن العربي أمر ضروري من أجل الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وهو مرتبط بقوة بالأمن المائي. وبسبب ندرة المياه فى المنطقة العربية فإن إنتاج الغذاء لابد أن يتوازن مع استيراده ، ولذلك تظل الزراعة تشكل عنصرا رئيسيا في الاقتصاد الإقليمي لما تساهم به في توفير فرص العمل، فضلاً عن دورها فى تحقيق الأمن الغذائي. ويستهلك قطاع الزراعة في المتوسط حوالي 80% من الموارد المائية بالمنطقة ، ونظرا لأن جزءا من هذه المياه سيتحول استخدامه مستقبلاً إلى قطاعات أخرى هي الأكثر أولوية في ظل محدودية توفير موارد جديدة وارتفاع تكاليفها ، فإن الخيار الرئيسي ينحصر فى زيادة كفاءة وإنتاجية المياه المستخدمة حتى تستمر زيادة الإنتاج الزراعي على الرغم من قلة المياه المتاحة ، لذلك فإن الدول العربية عليها أن تنظر إلى اعتماد نهج وخيارات مبتكرة لضمان استمرارية تحسين إنتاجها الزراعي من خلال اتباع التطبيقات العلمية والتكنولوجية المناسبة واللجوء إلى استخدام أنماط جديدة لإنتاج المحاصيل الزراعية .

إن السياسات المائية فى المنطقة العربية عليها أن تتبنى الإدارة المتكاملة لمصادر المياه والتنسيق بين أصحاب الأدوار المختلفة وإعادة توجيه الدعم لإنتاج محاصيل أكثر كفاءة في استخدام المياه مع استخدام تكنولوجيا موفرة للمياه في إنتاج تلك المحاصيل ، ولا بد من أن يكون للاستثمار فى الزراعة الأولوية كإستراتيجية عامة تتكامل مع استراتيجيات الطاقة وتحقيق الأمن المائي ، كما ينبغي النظر فى إمكان تحقيق الاكتفاء الذاتي الإقليمي لبعض المنتجات الغذائية على أساس الميزة النسبية فى الدول المنتجة ، كما إن السياسات المائية لابد أن تشجع الشراكة بين القطاعين العام والخاص واسترداد تكاليف الاستثمار والتشغيل والصيانة لضمان الاستدامة المالية لقطاع المياه.

إن المنطقة العربية سيزداد اعتمادها على مصادر غير تقليدية من المياه مثل المياه المحلاة ومياه الصرف الصحي المعالجة وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي و حصاد مياه الأمطار وإعادة شحن المياه الجوفية واستخدامها المتزامن مع المياه السطحية ، بالإضافة إلى تحسين إدارة طلب المياه والرى التكميلي جنبا إلى جنب مع المصادر التقليدية ، وعلى الدول العربية أن تعمل على تطوير طرق قليلة الاستهلاك للطاقة و قليلة التكلفة لتحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف.

إن المنطقة العربية قد حققت تقدما نسبيا في ما يتعلق بالحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي إلا أنها لازالت بحاجة إلى زيادة الاستثمار فى هذه المجالات حتى تستطيع تحقيق أهداف الألفية الإنمائية فيما يخص المياه. وتحتاج الدول العربية إلى زيادة معدلات إصلاح قطاع المياه من أجل تحسين الحوكمة المائية، وإغلاق الفجوات فى القدرات المؤسسية والبشرية ، و استرداد التكلفة ، والتخطيط ، و زيادة الوعي العام، وأن الحصول على مياه نظيفة و مرافق صحية متكاملة هي حق شرعي مكفول لأى مواطن في المنطقة العربية و خصوصا فى الأراضي المحتلة فى فلسطين والجولان.

إن مناخ المنطقة العربية أصبح حارا، جافا وأكثر تغيرا ، مما يقلل من دقة و صحة القرارات المتخذة و ذات الصلة بالمياه ، ومن المرجح أن يتسبب تغير أنماط هطول الأمطار ، و زيادة درجات الحرارة ، وتقصير مواسم الزراعة؛ وتكرار موجات الجفاف إلى انخفاض إنتاج المحاصيل، كما قد يؤثر ارتفاع مستوى سطح البحر على 43 مدينة عربية ومساحات شاسعة فى أكثر المناطق المأهولة بالسكان في المنطقة العربية.

إن مواجهة تحديات تغير المناخ تتطلب ابتكارات وتطبيقات العلم والتكنولوجيا وإنشاء نظم للمعلومات والرصد وزيادة الاستثمارات في مجالات حصاد و تخزين مياه الأمطار وإدراج تأثيرات تغير المناخ في الخطط الرئيسية لقطاعات استخدام المياه في المنطقة العربية. وإن الاستثمار قى قطاع المياه يقدم أفضل إستراتيجيات « عدم الندم « لتتكيف مع تغير المناخ ، ولابد أن يزيد استثمار و تمويل الدول العربية لمجال البحث العلمي في التغيرات المناخية وربطه بالتنمية .

ومن أجل تحقيق إدارة أفضل للمياه ، يجب إنشاء قاعدة معلومات متكامله متاحة لتعزيز القدرات الإقليمية والوطنية من أجل التعامل مع حالة عدم اليقين فى مدى التأثير المناخي وتسهيل وصول الجمهور إلى البيانات ذات الصلة بالمياه ، وهناك حاجة إلى أدوات جديدة لصنع القرار في ظل عدم اليقين وإتاحة المعلومات المتعلقة بالمياه.. ويدعو المنتدى إلى إنشاء صندوق عربي لدعم هذه الاحتياجات ، والمنطقة العربية تحتاج إلى تطوير نماذجها الخاصة بالمناخ ووضع آليات لدعم الحوار بين علماء المناخ وإدارات المياه والمجتمع المدني.

إن المياه العابرة للحدود أمر بالغ الحساسية بالنسبة للدول العربية حيث أن 65% من المياه السطحية في هذه الدول تنشأ من خارج حدودها السياسية ، لذلك لابد أن ينظر لمصادر المياه المشتركة كأداة لبناء التعاون والسلام وتبني مبدأ التقسيم العادل والمنصف لمصادر المياه المشتركة .

إن التعاون بين الدول العربية فى المنطقة في ما بينهما ومع جيرانها يجب أن يتم على أساس المصالح المشتركة ، هذه الدول تحتاج إلى أن تكتشف معا السبيل إلى ضرورة السعي لمزيد من التعاون والتكامل وتبادل المنافع من خلال الحوار والتفاوض ، وأنها تحتاج إلى آليات جديدة لحل النزاعات ، كما يجب استكشاف مقاييس جديدة لتحقيق التوازن في تقاسم فوائد مياه الأحواض المشتركة من المياه الخضراء والمياه الزرقاء على السواء.

ويمكن أن يلعب كل من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية دوراً في تقريب وجهات نظر الفرقاء بجمعهم على مائدة مفاوضات واحدة حتى يتم تجاوز الخلافات الفنية والسياسية منعا للنزاع ، ويجب على دول المنطقة أن يضعوا إطار قانوني يأخذ فى الاعتبار رؤية مشتركة لشراكة عادلة في المياه ، والتعاون فى التنمية، والإتفاق المسبق على المشروعات ذات العلاقة بالمياه.

إن المنطقة العربية عليها أن تلعب دوراً قيادياً فى العالم فى إدارة المياه تحت ظروف الندرة وأن تعمل على توثيق الروابط بين السياسيين والخبراء فى مجال المياه مع تفعيل دور المنتفعين فى إتخاذ قرارات إدارة المياه حيث إن التخفيف من ضغوط الندرة تتطلب إشراك كل ذوي العلاقة من القاعدة إلى القمة.

حقائق مخيفة عن حوض صنعاء

■ باتفاق الجميع فإن اليمن ستعيش خلال السنوات القادمة حالة حرجة مع مشكلة المياه التي تزداد آثارها يوماً بعد يوم وخاصة في العاصمة صنعاء وبعض عواصم المحافظات.

والعاصمة صنعاء تقع على حوض صنعاء الذي يعتبر أحد الأحواض المائية الحرجة والبالغة في بلادنا 14 حوضاً التي أصبحت مهددة بالجفاف بسبب الاستنزاف الجائر للمياه الجوفية.

خليل المعلمي

ويعتمد أكثر من مليونين وثلاثمائة ألف من سكان العاصمة صنعاء والمديريات الواقعة حولها (بني الحارث، همدن، بني مطر، بني حشيش، جزء من سنحان وبلاد الروس، جزء من خولان الطيال) كل هذه المناطق تعتمد على هذا الحوض في الحصول على المياه اللازمة للشرب وللري معاً.

والمياه الجوفية في هذا الحوض تتواجد في الفراغات الصخرية لثلاث طبقات رئيسية هي (خزان الرواسب الوديانية الحديثة، خزان الصخور البركانية الرباعية، خزان صخور الطويلة)، وهذه المياه تستنزف بشكل مخيف حيث بلغ عدد الآبار في حوض صنعاء أكثر من 13500 بئر بأعماق تجاوزت الخمسمائة متر في العديد من مناطق الحوض.

ويبلغ معدل السحب للمياه الجوفية من الحوض بـ250 مليون متر مكعب سنوياً، بينما نجد أن معدل التغذية للحوض من مياه الأمطار ومصادر أخرى يقدر بـ 80- 120 متراً مكعباً سنوياً، أي أن معدل سحب المياه الجوفية من هذا الحوض يفوق معدل التغذية له بنسبة ١٥٠٪ سنوياً.

وتصنف بلادنا ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة على مستوى العالم، فأمطارنا موسمية تأتي بكميات قليلة وبغزارة مرتفعة في وقت قصير، مما يقلل من فرصة الاستفادة منها.

ولأن خط الفقر المائي يقع عند 1000 متر مكعب نصيب الفرد الواحد، فإن بلادنا تقع في أسفل سلم الدول الفقيرة مائياً، حيث يبلغ نصيب الفرد فيها من المياه المتجددة هو 150متراً مكعباً سنوياً بينما نجد أن المتوسط العالمي يقارب 7500متر مكعب لكل فرد.

وما يزيد الأمر تعقيداً أن ما يقارب ٩٠٪ من المياه الجوفية المستخرجة في الكثير من الأحواض المائية اليمنية تذهب للري في الزراعة بطرق تقليدية كالري بالغمر مما يؤدي إلى إهدار كميات كبيرة جداً من المياه، الأمر الذي يكلف المزارعين تكاليف سنوية كبيرة في التشغيل، والصيانة بالإضافة إلى استنزاف المياه الجوفية.

ويبقى الحل لهذه المشكلة مشتركاً بين الجهات المعنية وبين المواطنين والمزارعين والمستخدمين لهذه المياه، فلكل منهم دوره في المساهمة في حل هذه المشكلة سواء في الترشيد أو في إعداد البرامج التثقيفية والدورات المكثفة لاستخدام هذه المياه الاستخدام الأمثل وبالطرق العلمية الحديثة دون إهدار أو تبذير، ولا ننسى أيضاً ضرورة إعداد الدراسات التطبيقية المتكاملة لمعرفة مستويات هذا الحوض وكذلك لإنشاء السدود والحواجز اللازمة لزيادة تغذية المياه الجوفية وتوفير المياه في هذه الحواجز لاستخدامها على مدار العام، وما علينا إلا أن ننظر إلى المستقبل كما هي نظرتنا للحاضر والعمل على تامين هذه المياه للأجيال القادمة.

Kho2002us@gmail.com

البيئة تدفع ثمن النزاعات المسلحة والأزمات

●،، البيئة دائماً ماتدفع ثمن الحروب والنزاعات المسلحة سواءً من حيث الأثر المباشر الذي تتعرض له من تدمير وأضرار طويلة المدى في كثير من الأحيان أو من حيث تحولها إلى دائرة النسيان وعدم الاهتمام رسمياً وشعبياً.

وخلال عام تقريباً من الأزمة ظلت البيئة تدفع الثمن سواءً من حيث القصور في عمليات النظافة وتراكم المخلفات التي بعضها يحتوي على مواد سامة وخطيرة أو من حيث تعرض الأشجار للتدمير سواءً جراء آلة الحرب المدمرة أو عبر قيام البعض بقطعها لاستخدامها في الطهي أو التدفئة في ظل انعدام مادة الديزل وارتفاع أسعارها، أومن خلال عدم الاهتمام من قبل الجهات المختصة بالشجرة. كذلك فإن البيئة وجهود حمايتها تأثرت وعياً بهذه الأزمة وتوارت وتراجعت إلى الوراء مع بروز أولويات أخرى حسب مايرى البعض رغم أن البيئة والموارد الطبيعية يجب أن تكون بمنأى عن أي صراعات مسلحة أو أزمات سياسية.

فهل سنشهد إعادة الاعتبار لقطاع البيئة سواءً بإزالة الآثار والأضرار التي تعرضت لها خلال الفترة الماضية، أو من حيث الدفع بجهود الحماية والصون إلى الأمام حتى تتواكب مع المرحلة وجهود التغيير المنشودة؟!

الحديدة: ملتقى منظمات المجتمع المدني للتنمية يناصر قضية التلوث البيئي

الحديدة / غمدان أبوعلي

●،، زار الفريق الذي شكله ملتقى منظمات المجتمع المدني للتنمية خلال اجتماعه الاستثنائي الذي عقد الأسبوع الماضي برئاسة كلا من أمين عام الملتقى – رئيس مؤسسة الزهراء الشيخ محمد سعد الحطامي – ونشوان العبسي – المدير التنفيذ للجمعية اليمنية لحماية البيئة – محافظ محافظة الحديدة، حاملين رسالة من الملتقى تتعلق بمناصرة التلوث البيئي في المحافظة، والذي طفحت على السطح بشكل مخيف جداً، إضافة إلى ما يشكله من تهديد على البيئة والأمراض التي قد تنتج من خلاله و تشويه المظهر الحضاري والجمالي للمدينة.

وخلال الزيارة تم إثارة العديد من النقاط وخصوصاً قضية الإضراب الحاصل لعمال النظافة والحلول التي تم الخروج بها من قبل الجهات المعنية فيما يخص ذلك، وقوبل ذلك بارتياح كبير وتفاعل إيجابي من الجهات المعنية ممثلة بأمين عام المجلس المحلي حسن الهيج، الذي وجه في إدراج ملتقى منظمات المجتمع المدني للتنمية في تنفيذ الحملة.